A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

PCT/WG/10/16
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 7 أبريل 2017

معاهدة التعاون بشأن البراءات
الفريق العامل

الدورة العاشرة
جنيف، من 8 إلى 12 مايو 2017

استمارة طلب التعيين كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

ملخص

1. يقترح المكتب الدولي بأن يواصل الفريق الفرعي المعني بالجودة النظر في مشروع طلب التعيين كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي الذي يناقش منذ 2015، بالاستناد إلى تجارب استخدامه في إجراءات التماس تمديد التعيين، بهدف الموافقة على صيغة معيارية للاستمارة في وقت لاحق.

معلومات أساسية

2. خلال الدورة غير الرسمية الخامسة للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT/MIA)، التي عقدت في فبراير 2015، ناقش الفريق الفرعي الاشتراطات التي يتعين أن يستوفيها مكتب معين للعمل بفعالية كإدارة دولية وكيفية التعبير عنها بصورة أفضل في معايير التعيين. وفي إطار متابعة هذه المناقشات، أوصى الفريق الفرعي "بالاستفاضة بشأن إعداد استمارة معيارية لتقديم أي التماس بالتعيين، لضمان أن جميع المسائل ذات الصلة المتعلقة بالجودة قد أدرجت بالفعل فيها" (انظر الفقرة 50 من ملخص رئيس الدورة، الوارد في المرفق الثاني للوثيقة PCT/MIA/22/22).

3. وناقش الفريق الفرعي المعني بالجودة مشروع طلب تعيين كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي من خلال منتداه الإلكتروني ودورتيه غير الرسميتين السادسة والسابعة المعقودتين في 2016 و2017. ويرد موجز عن مناقشات الدورة

غير الرسمية السابعة التي عقدت في فبراير 2017 في الفقرتين 60 و65 من ملخص رئيس الدورة، المدرج في الملحق الثاني للوثيقة PCT/MIA/24/15؛ وتحدد الفقرة 65 الخطوات المقبلة كما أوصى بذلك الفريق الفرعي، على النحو التالي:

"65. وأوصى الفريق الفرعي بأن يدعو المكتب الدولي إلى تقديم تعليقات إضافية على صياغة استمارة من هذا النوع على المنتدى الإلكتروني لفترة تصل إلى حوالي أسبوعين بغية تمكينه من إعداد اقتراح يقدمه إلى الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات أو اللجنة المعنية بالتعاون التقني."

4. ويورد ملحق هذه الوثيقة مشروع استمارة الطلب في صيغته الأخيرة التي نظر فيها الفريق الفرعي في فبراير 2017.

التجارب في مجال استخدام مشروع استمارة بهدف التعيين كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي

5. وفي إطار إجراء تمديد تعيين إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي الذي سيدخل حيز النفاذ اعتباراً من يناير 2018، استخدمت العديد من الإدارات الدولية مشروع الاستمارة كأساس لتقديم طلباتها إلى اللجنة المعنية بالتعاون التقني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT/CTC) لتسدي هذه الأخيرة بمشورتها في شأن تمديد تعيين الإدارات (انظر الوثائق من PCT/CTC/30/3 إلى 24). وفي هذا الصدد، تمكنت الاستمارة من تقديم توجيه مفيد للإدارات بشأن المعلومات التي قد تهم اللجنة. غير أن المكتب الدولي يلاحظ، انطلاقاً من تجارب الإدارات في استخدام مشروع استمارة الطلب لأول مرة، وجود تباين كبير في نطاق المعلومات المقدمة وعمقها، وكذا الأهمية التي أوليت لأجزاء محددة من الاستمارة.

6. وبناء على هذه التجربة، لا يزال المكتب الدولي غير قادر على توصية مكتب ما بأمثل نسق لتقديم طلب تعيينه أو تمديد تعيينه كإدارة دولية حتى تنظر فيه اللجنة المعنية بالتعاون التقني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT/CTC) أو جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات. وبالفعل، يبدو واضحاً أنه سيتعين تقديم معلومات مختلفة في بعض الحالات، وفقاً لطبيعة المكتب (مكتب وطني منفرد أو منظمة دولية حكومية على سبيل المثال) ولدوافع الطلب (هل يسعى المكتب لتقديم خدمات بالاستناد إلى حد كبير إلى مصالح وطنية أو إقليمية أو مصالح قائمة على اللغة أو عوامل أخرى؟).

7. غير أن أحد أهداف اللجنة المعنية بالتعاون التقني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، مثلما جاء في المادة 56 (3)(2)، هو أن تسهم هذه الأخيرة، من خلال إسداء المشورة وتقديم توصيات، في ضمان أقصى درجة من الاتساق في الوثائق وأساليب العمل وأكبر قدر ممكن من الجودة العالية في إعداد جميع تقارير إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وتحقيقاً لذلك، يبدو من الواضح أن مشروع الاستمارة مفيد في مساعدة المكاتب الملتمسة للتعيين أو تمديد التعيين على تحديد المسائل التي يحتمل أن تعتبرها المكاتب الأخرى ذات صلة لأغراض الاستعراض الذي تقوم به اللجنة المعنية بالتعاون التقني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وخلال عملية تمديد التعيين، عندما تعرض العديد من الطلبات على نظر اللجنة المعنية بالتعاون التقني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات وجمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات في نفس الدورة، يمكن لوجود قدر معين من الاتساق بين الطلبات المقدمة أن يسهل على اللجنة إسداء مشورتها للجمعية بشأن تمديد كل تعيين، وعلى الجمعية اتخاذ قرار في المسألة بفعالية وبطريقة متسقة ومعمقة.

8. ومن ناحية أخرى، وفيما أن الغرض من الوثائق التي ينبغي تقديمها لتمديد التعيين في 2017 هو جعل عمليات التعيين وتمديد التعيين متشابهة عموماً (انظر الفقرة 10 من الوثيقة PCT/WG/9/14)، قد يكون ذلك غير ملائم بسبب وجود اختلافات بين الحالتين. وعلى الوجه الأمثل، ينبغي أن يكون واضحاً أن تستجيب إدارة دولية تشغيلية معينة للمتطلبات الدنيا للتعيين وتقوم بتحسين أنظمة البحث والعمليات المتعلقة بالجودة الخاصة بها باستمرار. وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول إنه ينبغي أن تعتبر اللجنة هذه القضايا بديهية وتفحص بصورة أعم مسألة ما إذا كان تمديد التعيين مفيداً للنظام وما يتعين اتخاذه من خطوات، فرديا أو جماعياً، لزيادة اتساق التقارير الصادرة عن الإدارات الدولية ورفع جودتها. ولهذه الغاية، لعله من

الأنسب بالنسبة لبعض المسائل الواردة في مشروع استمارة الطلب إما إدراجها في التقارير السنوية للجودة، أو جعلها فيما عدا ذلك موضوع مصنفات سنوية مماثلة تعد بالموازاة مع تلك التقارير، ولا تقتضي من تم إدراجها صراحة في أي طلب لتمديد التعيين.

9. وسيكون عام 2027 الموعد المقبل الذي من الأرجح أن تدرس فيه لجنة التعاون التقني العديد من الطلبات في دورة منفردة، مثلما نصت على ذلك الجمعية التي توافق على سريان الاتفاقات التي عقدها المكتب الدولي مع كل مكتب فيما يتعلق بعمل هذا الأخير كإدارة دولية لمدة 10 سنوات. وبدلاً من انتظار اعتماد الفريق العامل أو لجنة التعاون التقني لمشروع استمارة الطلب في هذه المرحلة، يمكن أن يواصل الفريق الفرعي المعني بالجودة المناقشات لتحسين مشروع استمارة الطلب وذلك بالاستناد إلى تجربته في استخدام عمليات تمديد التعيين الحالية. ولعل إدخال مزيد من التنقيحات على الاستمارة الحالية لتحقيق اتساق أكبر بين الطلبات قد يبدو مستحسناً للتوصل إلى اتفاق بشأن استمارة طلب معيارية تستخدمها جميع الإدارات الدولية الراهنة والمحتملة التي قد لا تحقق هذا الهدف. وكون مشروع الاستمارة هذا متاحاً للعموم، إلى جانب مجموعة متنوعة من وثائق اللجنة المعنية بمعاهدة التعاون بشأن البراءات التي تستند إلى مشروع الاستمارة، سيكفي أصلاً، لإعطاء أي مكتب مرشح محتمل منفرد فكرة أفضل عما سترغب الدول المتعاقدة في رؤيته من أجل تقييم طلباتها دون الحاجة إلى الموافقة على صيغة نهائية في هذه المرحلة.

السبيل المقترح للمضي قدما

10. وعليه، يقترح المكتب الدولي بأن يواصل الفريق الفرعي استعراض مشروع استمارة الطلب، مع مراعاة تجارب استخدام الاستمارة في عمليات تمديد تعيين الإدارات الدولية وأية تعليقات للفريق العامل على الاستمارة، بهدف اعتماد استمارة معيارية في وقت لاحق. وفي الوقت ذاته، تكون لأي مكتب يلتمس التعيين كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي حرية استخدام مشروع استمارة الطلب كأساس لتقديم طلبه إلى لجنة التعاون التقني إن شاء ذلك.

11. وتتمثل إحدى القضايا التي يمكن أن يبحثها الفريق الفرعي المعني بالجودة خلال الاستعراض المستفيض الذي يجريه لمشروع استمارة الطلب في تسجيل المعلومات من طرف إدارة دولية تشغيلية بطريقة مستمرة، على غرار الأسلوب المتبع في التقارير السنوية عن أنظمة إدارة الجودة. فمثلاً، عوضاً عن تحديد نطاق قواعد بيانات البحث أو توفير قائمة كاملة للمجلات العلمية المتاحة لإدارة معينة في الطلب لتمديد التعيين كل 10 سنوات، يمكن إتاحة هذه المعلومات للعموم وتحديثها عند الاقتضاء، ووضع الثقة في الكفاءات الراهنة للإدارة وتوفير أداة مرجعية للإدارات الأخرى والمكاتب الوطنية من أجل تحسين خدماتها. ويعد تدريب الفاحصين من الأمثلة الأخرى على المعلومات المفصلة التي يمكن تسجيلها باستمرار. ويحيل طلب ما لتمديد التعيين عندئذ إلى هذه المعلومات، التي يمكن أن تشمل في أفضل الأحوال جميع المتطلبات الدنيا المنصوص عليها في القاعدتين 36 و63 وإبراز أنه تم استيفاؤها بالفعل. وقد يمكّن ذلك استمارة الطلب لتمديد التعيين من التركيز على المزايا التي من شأن تمديد تعيين مكتب معين أن يحققها لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات برمته.

12. وبالنسبة لتعيين أولي معين، يعتبر تحديد ما إذا كان مكتب معين يستوفي المتطلبات الدنيا في الإجراء الحالي إلى حد بعيد مسألة تصديق ذاتي، يتم بالمساعدة الموصّى بها المقدمة من طرف إدارة دولية واحدة أو أكثر والتي تساعد على تقييم مدى استيفاء المكتب لمعايير التعيين. وبالإضافة إلى هذه العملية، يمكن لإدارة دولية محتملة أن تقدم في المستقبل معلومات بشأن المتطلبات الدنيا بنفس الأسلوب الذي قد تتبعه الإدارات الراهنة في تسجيل هذه التفاصيل بطريقة مستمرة، حسبما ورد في الفقرة 11 أعلاه. ويمكن أن تتطرق استمارة الطلب أكثر للمسائل التي تهم لجنة التعاون التقني والجمعية، كالتطرق مثلاً للمساهمة التي يمكن أن تقدمها الإدارة المحتملة لنظام البراءات الدولي.

13. إن الفريق العامل مدعو إلى ما يلي:

"1" أن يبدي تعليقه على مشروع استمارة طلب التعيين كإدارة دولية للبحث والفحص التمهيدي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، كما ورد في مرفق هذه الوثيقة؛

"2" أن يحيط علماً بالملاحظات الواردة أعلاه في الفقرات من 5 إلى 9؛

"3" أن يوافق على السبيل المقترح للمضي قدماً، مثلما جاء في الفقرات من 10 إلى 12 أعلاه.

[يلي ذلك المرفق]

مشروع استمارة

استمارة طلب التعيين كإدارة للبحث الدولي
وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

[وحدها الأسئلة الواردة في الفصلين 1 و2 (المتعلقة بالمسائل الإجرائية والمتطلبات الدنيا للتعيين) إلزامية. والأسئلة الواردة في الفصول الأخرى هي أمثلة عن أنواع المعلومات التي قد تفيد أعضاء اللجنة التابعة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات في تكوين رأي شامل عن المكتب والطلب الذي تقدم به، ويجوز إغفالها أو تغييرها أو تدعيمها وفقاً للظروف الخاصة للمكتب.]

1 - معلومات عامة

اسم المكتب أو المنظمة الحكومية الدولية:

التاريخ الذي تسلم فيه المدير العام طلب التعيين: *[يتعين على المكتب الدولي ملؤه-وقد يتعين التمييز بين تاريخ الدعوة إلى عقد اجتماع اللجنة التابعة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات وتاريخ استلام هذه الاستمارة أو أية وثائق مرافقة لها]*

دورة الجمعية التي يطلب فيها التعيين:

التاريخ الذي من المتوقع بدء العمل فيه كإدارة للبحث والفحص:

إدارات البحث والفحص التي تساعد في تقييم مدى استيفاء المعايير:

2 - المعايير الموضوعية: الحد الأدنى من متطلبات التعيين

1.2- القدرة على البحث والفحص

تنص القاعدتان 1.36"1" و1.63"1"، على أنه: يجب أن يضم المكتب الوطني أو المنظمة الحكومية الدولية مائة مستخدم على الأقل يشتغلون طوال ساعات الدوام العادية، ويملكون المؤهلات التقنية اللازمة لإجراء البحوث.

الموظفون المؤهلون لإجراء البحث والفحص:

المجال التقني	العدد (دوام كامل)	متوسط خبرة كفاحص (بالسنوات)	التوزيع بحسب المؤهلات
الميكانيكا			
الكهرباء/الإلكترونيات			
الكيمياء			
البيوتكنولوجيا			
المجموع			

[يقصد من التوزيع المبيّن أعلاه إبراز المجالات التي يعمل فيها الفاحصون حالياً، وإن كان للبعض منهم كفاءات تؤهلهم للعمل في مجالات أخرى. وحيثما يتوزع الفاحصون بين مختلف المكاتب، مع مراعاة ترتيبات عمل غير العمالة المباشرة، لا يتوقع أن يتفرغ جميع الفاحصين لاضطلاع بأعمال معاهدة التعاون بشأن البراءات، أو عند تطبيق ترتيبات خاصة أخرى، ينبغي توفير مزيد من التفاصيل في أعمدة تضاف للجدول أو في نص تفسيري يدرج أدناه.]

برامج التدريب

[تقديم ملخص عن برامج التدريب المعدة للفاحصين الجدد وأنشطة التدريب الجارية للفاحصين الحاليين، بما في ذلك الفترات الزمنية العادية المكرسة للتدريب.]

وتنص القاعدتان 1.36"2" و1.63"2"، على أنه: يجب أن يكون في حوزة المكتب الوطني أو المنظمة الحكومية الدولية على الأقل الحد الأدنى لمجموعة الوثائق المشار إليه في القاعدة 34 أو يكون في إمكانها الحصول عليه، على أن يكون مرتبا على الوجه السليم لأغراض البحث على ورق أو بطاقات مصغرة أو دعامة إلكترونية.

النفاذ إلى الحد الأدنى من الوثائق لأغراض البحث:

( ) نفاذ كامل

( ) نفاذ جزئي (الإشارة إلى المجالات التي لا يمكن النفاذ إليها في الوقت الراهن وإلى ما تعتزمون القيام به للحصول على نفاذ إلى المجالات غير المتاحة)

أنظمة البحث :

[اذكر نظم تكنولوجيا المعلومات أو المجموعات الورقية المستخدمة في البحث عن أشكال مختلفة من التقنية الصناعية السابقة]

وتنص القاعدتان 1.36"3" و1.63"3"، على أنه: يجب أن يكون تحت تصرف المكتب الوطني أو المنظمة الحكومية الدولية موظفون قادرون على البحث في المجالات التقنية المطلوب بحثها، وملمون باللغات الضرورية على الأقل لفهم اللغات المحرر بها أو المترجم إليها الحد الأدنى لمجموعة الوثائق المشار إليها في القاعدة 34.

اللغة(اللغات) التي يمكن بها إيداع الطلبات الوطنية ومعالجتها:

اللغات الأخرى التي يتقنها عدد كبير من الفاحصين:

الخدمات المتاحة للمساعدة في البحث أو فهم حالة التقنية السابقة بلغات أخرى:

2.2 - إدارة الجودة

وتنص القاعدتان 1.36"4" و1.63"4"، على أنه: يجب أن يكون لدى المكتب الوطني أو المنظمة الحكومية الدولية نظام لإدارة الجودة وترتيبات داخلية للمراجعة وفقا لقواعد البحث الدولي المشتركة.

نظام إدارة الجودة الوطني: *[يرجى إرفاق تقرير عن نظام إدارة الجودة، وفقاً للنموذج الذي تستخدمه الإدارات الدولية، يبيّن إلى أي مدى يستوفي نظام إدارة الجودة الوطني المتطلبات المنصوص عليها في الفصل 21 من المبادئ التوجيهية الخاصة بالبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات و عند الاقتضاء، التعديلات المخطط لها لضمان أن النظام سيلبي متطلبات التشغيل كإدارة دولية. وإدراج معلومات بشأن ما إذا كان المعيار يخضع لاستعراض خارجي بما يتلاءم مع معيار الجودة الدولي ISO 9001 أو معايير دولية أخرى، ومدة تشغيل النظام.]*

وفي حال إيداع طلب بصفة منظمة دولية تتألف من مجموعة من المكاتب الوطنية، يرجى بيان الترتيبات التي وضعت لضمان توزيع ملائم للتقارير في توقيت مناسب وبالجودة المطلوبة:

3 - نطاق التشغيل المستهدف

اللغة (أو اللغات) التي ستقدم فيها الخدمات:

الدولة (الدول) أو مكتب (مكاتب) تسلم الطلبات التي ستختص الإدارة بالنظر في طلباتها:

التقييدات المفروضة على نطاق العملية:

4 - دوافع الطلب

[الإشارة بإيجاز إلى دوافع تقديم الطلب، بما في ذلك الفوائد التي يتوقع المكتب أن يحققها التعيين: "1" لدولته أو إقليمه، "2" للمكتب في حد ذاته، "3" لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات برمته.]

5 – الدولة (الدول) مقدّمة الطلب

الموقع الإقليمي

[خارطة تبيّن الدولة (الدول) والدول المجاورة]

عضوية المنظمات الإقليمية:

عدد السكان:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

الإنفاق الوطني المقدر على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي):

عدد جامعات البحث :

موجز عن الشبكة الوطنية للمعلومات المتعلقة بالبراءات (مثلا، مكتبات البراءات ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار):

الصناعات المحلية الكبرى :

أكبر الشركاء التجاريين من الدول :

معلومات أساسية أخرى: [على سبيل المثال إدراج ملخص أو رابط إلى استراتيجيات ابتكار وطنية أو خطط تنمية إقليمية تشمل الملكية الفكرية**]**

---

6 - نوعية طلبات البراءات

عدد الطلبات الوطنية المستلمة - بحسب المجال التقني

السنة / **المجال التقني**	n-5	n-4	n-3	n-2	n-1
الميكانيكا					
الكهرباء/الإلكترونيات					
الكيمياء					
البيوتكنولوجيا					
المجموع					

[من غير الضروري أن يكون التوزيع على الشاكلة المشار إليها أعلاه، ولكن يتعين أن يعطي فكرة عامة عن توزيع العمل داخل المكتب وأن يلائم مجالات خبرة الفاحصين. ويمكن دراسة توزيعات أكثر تفصيلاً باستخدام 35 مجالاً من مجالات التكنولوجيا الواردة في جدول تطابق التكنولوجيا مع التصنيف الدولي للبراءات[1]. وقد يكون من المفيد إعطاء تفسيرات موجزة عن المنهجية المستخدمة.]

[1] http://www.wipo.int/ipstats/en/statistics/technology_concordance.html

عدد الطلبات الوطنية المستلمة - بحسب المسار

السنة / المسار	n-5	n-4	n-3	n-2	n-1
الإيداع الوطني الأول/الأولوية الداخلية					
الأولوية بناء على نظام باريس					
دخول المرحلة الوطنية في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات					

عدد الطلبات الدولية المستلمة ككتب تسلم الطلبات

السنة / المجال التقني	n-5	n-4	n-3	n-2	n-1
الميكانيكا					
الكهرباء/الإلكترونيات					
الكيمياء					
البيوتكنولوجيا					
المجموع					

المكاتب/الدول الرئيسية التي تمت فيها المطالبة بالأولوية من طلبات وطنية:

[ونقلت الأسئلة الواردة أدناه من قسم " الكفاءات في مجال البحث والفحص" من المشروع السابق]

متوسط الوقت المستغرق في معالجة البراءات الوطنية

المؤشر	محسوب اعتبارا من	الوقت (بالأشهر)
البحث		
الفحص الأول		
المنح		

[تجذر الإشارة إلى أن النظم الوطنية تتباين تبايناً كبيراً، فمثلاً عندما يتعين طلب إنجاز أعمال بحث وفحص، غالباً ما تقيس المكاتب الأداء بطرق مختلفة. وينبغي أن يذكر المؤشر ما إذا تم قياسه بحسب التعبئة أو الأولوية أو الطلب لتنفيذ عملية ذات صلة أو بحسب بعض النقاط الأخرى. وحيث أن النظام الوطني يشمل مسارات ذات آثار تختلف اختلافاً جذرياً (من قبيل الفحص المؤجل)، يجوز توزيع المؤشرات إلى فئات مختلفة.]

الطلبات الوطنية المتراكمة

المقياس	عدد الطلبات
جميع الطلبات العالقة	
طلبات في انتظار البحث (في حال دفعت الرسوم المعنية)	
طلبات في انتظار الفحص الأول (في حال دفعت الرسوم المعنية)	

7 - الدعم المطلوب

[تقديم إشارات عن نوع المساعدة التي سيتم التماسها من المكتب الدولي أو الدول المتعاقدة الأخرى، مثل طلب المساعدة لتدريب الفاحصين أو وضع نظم تكنولوجيا معلومات لمعالجة استمارات واتصالات و تدفقات عمل جديدة.]

8 - مسائل أخرى

[إدراج أية تعليقات إضافية تعتبر مهمة بالنسبة للطلب.]

9 - التقييم من إدارات أخرى

[من الأمثل أن يشمل الطلب تقييمات تنفذها الإدارات المشار إليها في القسم 1، التي يمكن إدراجها كجزء من الاستمارة أو تقديمها على حدة.]

[نهاية المرفق والوثيقة]